

سياسة, العرب

25 يناير 2023 | 00:02 صباحا

النيابة اللبنانية ترفض قرارات البيطار: يدكم مكفوفة بحكم القانون



بيروت: «الخليج»، وكالات

تفاعلت قضية عودة المحقق العدلي في ملف انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار إلى ممارسة مهامه بعد 13 شهراً من التوقف، حيث عمدت النيابة العامة التمييزية إلى رفض ما صدر عنه وكأنه لم يكن، علماً بأن البيطار ادعى، ،أمس الثلاثاء، على أربعة قضاة، بينهم النائب العام التمييزي

وحدد موعد جلسات استجواب المدعى عليهم، في إجراء غير مسبوق رفضته النيابة العامة التمييزية على الفور، ما ينذر بأزمة قضائية وسياسية، فيما حثت الخارجية الأمريكية السلطات اللبنانية على استكمال تحقيق سريع وشفاف ومحاسبة المسؤولين عن الانفجار، في وقت تصاعد السجال الكلامي بين رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي ورئيس التيار «الوطني الحر» جبران باسيل حول دستورية جلسات الحكومة، في حين أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أن التوافق يشكل مفتاح الحل، معتبراً أن الجلسات المفتوحة لانتخاب الرئيس تعنى شل المجلس

من جهة أخرى، تجدد السجال بين ميقاتي وباسيل، حول دستورية جلسات حكومة تصريف الأعمال، والطعن بشرعية . جلساتها وميثاقيتها، رغم مشاركة 7 وزراء مسيحيين من أصل 12 وزيراً فيها

إلى ذلك، أكد بري في حديث صحفي أمس، أن التوافق على انتخاب رئيس للجمهورية هو الأساس، ويجب أن يحصل هذا الانتخاب اليوم قبل الغد، فالتوافق يشكل مفتاح الحل الرئاسي، لا بل المفتاح لكل الحلول، ويؤسس للعلاجات التي تتطلبها الأزمة الاقتصادية والمالية التي لا تميز بين اللبنانيين، لافتاً إلى أن «المطالبات بعقد جلسات مفتوحة لانتخاب رئيس للجمهورية، فضلاً عن أنها لن تحقق شيئاً في أجواء عدم التوافق، فإن مثل هذه الجلسات الانتخابية المفتوحة ... «معناه شل المجلس النيابي نهائياً، وهذا أمر ممنوع، ولا يمكن أن أقبل به

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©